منظمة العمل العربية

مكتب العمل العربي / القاهرة

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية/طرابلس

سلطنة عمان

وزارة القوى العاملة

كلمة
معالي السيد / أحمد محمد لقمان
المدير العام لمنظمة العمل العربية
في

افتتاح ورشة العمل الاقليمية التدريبية حول:

" تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"

تحت شعـــار

"دعم المشروعات الصغرى دعم للأقتصاد الوطني"

سلطنة عمان ، مسقط : 8 – 12 ديسمبر2007

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة أحمد سليمان المنجى وكيل وزارة التجارة والصناعة بشئون الإدارية والمالية .

سعادة السيد / حمد بوسعيدى وكيل الوزارة لشئون العمل

سعادة الأخ / خليل بن عبد الله الخنجى رئيس مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة

الأخ الدكتور رمضان السنوسى مدير المركز العربى لتنمية الموارد البشرية

السيدات والسادة الحضور :

يطيب لى بداية أن أرحب بكم جميعا باسم منظمة العمل العربية معربا عن عميق الشكر والامتنان لمعالى الوزير الدكتور جمعه بن جمعه وزير القوى العاملة على رعايته لهذه الورشة ولأسرة الوزارة الموقرة ولبرنامج سند ممثلا فى سعاد الشيخ سامر النبهانى المدير التنفيذى لبرنامج سند وجهازه المعاون على حسن الإعداد وطيب الاستقبال وكرم الضيافة ، ولا يفوتى بداية أن أبارككم جميعا بقرب حلول عيد الأضحى المبارك أعاده الله على أمتنا الإسلامية باليمن والبركات ومهنئا جلالة السلطان قابوس

حفظه الله وحكومته الرشيدة وشعبه الكريم بالعيد الوطنى السابع والثلاثين لسلطنة عمان متمنيا دوام التقدم والرقى فى ظل الظروف الصعبة التى مرت بهذه البلد القوية برجالها فى تصديهم لآثار الأعصار الأخير الذى ألم بالبلاد .

وعلى الرغم من تحدى الطبيعة لهذا الشعب إلا أن أرادة أبناءه تغلبت على كل الصعاب وعمل الجميع على أصلاح هذه الآثار، وأن دل ذلك على شئ أنما يدل على صلابة وعزيمة وتكاتف هذا الشعب العظيم فى ظل قيادته الحكيمة .

السيدات والسادة :

لقد بات من المسلم به فى كافة الدراسات الاقتصادية المعاصرة فى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ... الاعتراف بالمنشآت الصغيرة كوحدات اقتصادية قادرة على توليد فرص عمل فى نطاق احتياجات ومتطلبات عمل هذه المنشآت التى تعد مساهما أساسيا فى إيجاد واستحداث فرص عمل جديدة . فضلا عن كونها الاقدر على الاحتفاظ بالوظائف فى فترات الأزمات الاقتصادية خاصة وهى تجمع اليوم بين آفة الركود الاقتصادى وآفة التضخم فى أن واحد واستمرارهما لفترة طويلة قل أن شهد مثلها التاريخ البشرى .

ويلاحظ أن معظم الخطط والبرامج التى تضعها الحكومات فى الفترات الأخيرة تعطى للمنشآت الصغيرة مكانة متميزة فى نشاطاتها وفعالياتها ، انطلاقا من دورها المتميز فى توليد فرص عمل للشباب ومعالجة مشكلة البطالة والقضاء على الفقر وإدماج الفقراء فى العملية الإنتاجية قدر إمكاناتهم واستعدادهم للعمل .

الحضور الكرام

تنعقد هذه الورشة في ظل استمرار و تصاعد الإهتمام العالمي والعربي بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وذلك لما لهذه المنشآت من دور فاعل في المساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة. إذ تتميز هذه المنشآت بمجموعة من المزايا تجعلها المحور الرئيسى للعملية التنموية في الإقتصاديات العربية على وجه الخصوص، ومن أبرز هذه السمات هو انخفاض متطلباتها الرأسمالية وإعتمادها على المواد الخام المحلية وقدرتها على تنويع إنتاجها كماً وكيفاً، والتكيف مع المتغيرات والظروف الإقتصادية بمرونة عالية فضلا عن كونها تعتبر الحل الأمثل لحل مشاكل البطالة من خلال خلق الوظائف وإستيعاب الأيدي العاملة خاصة فى غياب إقامة المشروعات الكبيرة والاستراتيجية التى تحتاج للتكامل الاقتصادى العربى وبرؤوس أموال ضخمة ، هذا الى جانب قدرة هذه المنشآت على تضييق الفجوة بين مستويات النمو في المناطق المختلفة خاصة

الريفية منها حيث تزداد الحاجة لخلق فرص العمل للشباب للحد من ظاهرة الهجرة وآثارها السلبية ، والحفاظ على التراث الوطني بسبب ما تقدمه من منتجات تراثية وصناعات تقليدية وحرفية ، ودعم للزراعة وتربية الثروة الحيوانية لتحقيق الأمن الغذائى القومى .

وعلى الرغم من الايجابيات والمزايا الكثيرة والمتنوعة التي تقدمها وتحققها هذه المنشات إلا أنها تصطدم بعدد من المعوقات والمشاكل التي تحد من قدرتها على أخذ دورها الكامل في النشاط الإقتصادي والإجتماعي، ومن أبرز هذه المشاكل تخصيص رأس المال اللازم لتسيير هذه المشروعات، هذا بالإضافة إلى المشاكل التسويقية والإنتاجية التي تعترض مسيرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأمر الذى يتطلب دعم التعاونيات بمختلف أشكالها وأنواعها .

علاوة على ذلك، تعاني هذه المنشآت من افتقار الحكومات لإستراتيجيات مدروسة وسياسات واضحة المعالم لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة والصغرى، منبثقة عن رؤية تنموية متوازنة قطاعياً وجغرافيا، تأخذ بالاعتبار أهمية هذه المنشآت وخصوصياتها ومشكلاتها. ثم أن الوزارات القطاعية تخلو في الغالب من إدارات متخصصة بشؤون هذه المنشآت، وهذا بدوره يتطلب إعادة النظر في الإطار التشريعي وتحويله إلى إطار

ايجابي لهذه المنشآت. كذلك ضرورة تسهيل الإجراءات اللازمة لتأسيس هذه المنشآت وتشغيلها ومعالجة المشكلات التي تواجهها، وكما لابد من أن يكون لهذه المنشآت دورا بارزا وفعالا في المنظمات والهيئات المهنية كغرف التجارة والصناعة والزراعة وذلك لتفعيل السياسات الحكومية الرامية لمعالجة مشكلة البطالة التي تؤرق كافة الدول وعلى مختلف الأصعدة .

السيدات والسادة :

من المؤكد أن هناك العديد من البرامج والاستراتيجيات والخطط التى وضعت من كافة المسئولين والمخططين فى البلدان العربية للتصدى لمشكلة البطالة وعلى الرغم من تفاوت نسب النجاح ، إلا أن استمرار تفاقم المشكلة وارتفاع معدلات البطالة يشير إلى العجز التام وصعوبة بل استحالة التصدى لهذه المشكلة والوصول إلى الحلول المناسب بالعمل بشكل فردى لكل جهة على حدة مما يحتم علينا دعوة ممثلى كافة أطراف الإنتاج العربية والخبراء والمشاركين من كافة الجهات الآخرى إلى ضرورة العمل نحو المزيد من التعاون العربى المتكامل فى التصدى لهذه المشكلة من خلال وضع البرامج والاستراتيجيات القومية وتفعيل التعاون مع المنظمات الدولية والاستفادة من برامجها الناجحة للاسترشاد بها فى البلدان العربية .

وفى الختام ، لا بد لي أن أتوجه بوافر التقدير وعظيم الامتنان لمعالى الوزير جمعه بن جمعه وزير القوى العاملة والشيخ سامر النبهانى مدير برنامج سند وكافة العاملين علـــى كافـــة الجهـــود المبذولة فى انجاح أعمال هذه الورشة متمنيا لكم طيـــب الإقامـــة والوصول إلى نتائج نسعى جميع من اجل تحقيقها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خالد عبد الوهاب البلوشى

المدير المساعد لمنظمة العمل العربية

عماد
ط / شريف